



شعبنا اليوم أكثر قدرة على مجابهة التحديات كثقة المؤمن وجسارة الثائر وحكمة المختبر والمجرب.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام



ربيع عربي أم ثورات لقيطة..؟!!

التي أصبح لزاماً أن يحررنا حاكم قطر، الذي بفضلته تحولت مدارسنا وجامعاتنا إلى ثكنات عسكرية وساحة تدريب ليشيخات جامعة الايمان، وبفضله صارت الكلمة والتصريح والرأي يرد عليها بالصواريخ ودانات الدبابات كما حصل لمنزل الاستاذ عبده الجندي نائب وزير الاعلام.

ولايستبعد ان يكون بفضل قطر منحت توكل كرمان جائزة نوبل للسلام لو كانت الجائزة مخصصة لنضال المرأة الديمقراطي في المجتمعات المحافظة كجمعتنا كان يمكن أن تقبل ذلك رغم ان مشوارها النضالي ضليل ولا يؤهلها لذلك، امان تكون الجائزة للسلام فالامر صار غير منطقي ولا يعبر عن مضمون حقيقي.

كرمان لم تدن الـ الآن حادثة جامع النهدين الاجرامية، ولا تعتقد ان تنظيم القاعدة في اليمن يمثل تهديدا للسلام العالمي وانما هو فزاعة، كرمان متهمة من غالبية ائتلافات الثورة بأنها تسببت في مقتل ثمانية عشر شابا في شارع الزراعة عندما حرضتهم على الزحف ثم تخلت عنهم، كم كنا نتمنى ان تحصل توكل كرمان على الجائزة في غير هذه الظروف، أما في ظل ما يحدث في اليمن، فالجائزة تحمل بعداً آخر ومعنى مجافياً للحقيقة، ومن باب الانصاف

فالجائزة أخطأه طريقها وكان من المفترض أن تذهب الى الاستاذة أمل الباشا، فمشوارها النضالي في المجال المدني والحقوقى والسلم الاجتماعي يؤهلها لذلك. قطر تدخلت في الامر بكل ما تملكه من قوة كي تثار لصورتها التي تشوهت في اليمن، ما يؤكد أن الرشى القطرية قد وصلت الى أعلى المستويات وامام هذا الدور الكبير الذي صارت تلعبه قطر، صرت لا أستبعد ان يأتي يوم تصبح فيه قطر تهدد راديكالية عظمى تهدد العالم، كان قد تمكنت فرضا من الحصول على كمية كبيرة من البورانهيوم

المخصب، ربما، فتحر كاتها ضمن مشروع كبير في المنطقة يؤثر الربية.

الثورات

الليقطة

العرب لا يهتمون بمضمون الاشياء وجوهرها وانما يظهروها الخارجي وتجلياتها الاخيرة وكأنها حالة سائدة ومزمنة لدنيا، وكثيراً ما نبذو غير واقعيين وغير جادين في حياتنا بل ونمارس أحياناً التزوير على أنفسنا حتى في المراحل والظروف المعقدة التي تتطلب الوضوح والشفافية واجلاء الحقائق... كما ان سطحية التفكير وعدم الاهتمام بمضمون القضايا وبحشد قدراتنا التنظيمية في الإنجاز والتنفيذ جعلنا نبذو شكليات نحن ونحن نضع ثورة فلاننا نضعها بعدياً وبلا ذات واعية لتكون النتيجة ما يمكن ان نسميه «الثورات الليقطة».

أحدثهم قال: إن الثورات العربية الراهنة، أعظم ثورات الأمة طوال تاريخها وأن هذا الجيل أعظم جيل عربي تخلق حتى الآن... بلزمتنا هذا الكلام الكبير... إن نخرتمه.. وأن تحترم الدافع النبيل والمقصد السامي وراءه، إلا أنه توصيف شكلي لا يستند لأسس منهجية ومخالف للجوهر، ولا يعبر عن حقيقة، لأن مثل هذا الكلام لا ينطبق، مثلاً، على الشيخ صادق الاحمر الذي يهتف في ساحة التغيير بالبحرية والديمقراطية والدولة المدنية، لا يمكن ان اقتنع أنه ينطبق كذلك، لأن المضمون شكل مختلف وحقيقة مغايرة، كما لا ينطبق على القائد علي محسن الاحمر عندما قال في خطابه إنه يحترم الفكر الإنساني الحر، أدرك ان الجوهر مختلف ولا يعبر عن حقيقة فكرية وثقافية وسلوكية لدى القائد، قد يدافع عن رأيه بأن المقصود بعبطة الثورات هو في شبابها.. لكننا لا نرى حركة ثورية شبابية فاعلة، هي من صنع الحدث وهي من سوف تحافظ عليه.. وإنما صادق الاحمر وعلي محسن والزندانى والحق وبقية الثيار العشرائي الديني هم الفاعلون الرئيسيون وهم من يصنعون الحدث بطريقته الخاصة طولا وعرضا، لكنهم بالتبني لثورة شبابية وجدها على قارعة طريق تائهة وبلا قيادة وبلا خبرة تنظيمية وبلا مشروع وتأكيد عدم ترشحه أو توليته للقيادة... لذا فمن وجهة نظري أن ثورة سنة ١٩٦٩م المصرية هي من أعظم الثورات وأن الجيل الذي صنعها جيل عربي استثنائي.

لايزال التساؤل قائماً:هل ما يحدث في البلدان العربية، بالفعل هو ربيع عربي؟ وأننا بصدد ثورات عظيمة، يصنعها جيل عربي عظيم، اختصر الزمن وروم الهوة وقصر المسافات؟ أم فوضى وحالة عدم عربية تستهدف تدمير بني الدول العربية، وتستنهض فيها ثقافة وقيم الصراع والعصبية والهويات القتالة، الكامنة في النفوس والوعي الباطن للإنسان العربي (القبليّة، الطائفية، المذهبية، الطبقية) كونها هويات صراعية، ومن عوامل تدمير الشعوب وتمزيقها، وتشظية الوعي الجمعي بالدولة والعامل الاجتماعي، ومن ثم العودة مرة أخرى الى مرحلة ما قبل الدولة.

محمد علي عناش



القائمة على أسس عصبوية، وايضاً مرتبط بصدى ما يحدث من ترسيخ لأركان الدولة المدنية.. بناء الدولة المدنية وتعرية العنصرية وتوسيع دورها ومؤسساتها هو محور نضال القوى الديمقراطية الليبرالية التي تتنازع

لقيم العصر والانفتاح والنظام والقانون ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الفكر والراي والمعتقد.. ولم تنجز لعصبيات ومشاريعها الصغيرة، بل اسقطتها لتقيم المشروع الوطني العام الذي يمثل هوية جامعة لكل الشرائح تحت سقفها تتنافس ونختلف وتتوافق من أجل تطويرها وترسيخها.

أما القوى غير الديمقراطية فإنها لا تؤمن بالدولة المدنية وقيمه المعاصرة وإنما بالدولة العصبوية التي تقوم على اساس عشائري أو طائفي أو ديني أو شمولي، حتى ولو رفعت شعار الحرية والديمقراطية فإنها تمارسها انطلاقاً من هذا البعد الضيق الذي لا يقيم أبداً الدولة الوطنية ومشروع الأمة الحضاري.

الحرية من منظور قطري

إذا الحرية والديمقراطية وقيمه الليبرالية المعاصرة ليست مجرد خطاب سياسي وشعارات يرفعها اعداء الحرية والديمقراطية والقوى الوصلية والفاصلة بل هي تاصيل فكري وثقافي في الوعي، وقيم مجتمعية حديثة، تبت السلام لا التناحر والحروب، تحترم الحوار والعقل والتفكير الانساني الحر، لا تستبد بالتفكير وتجبر على العقل وتلغي التعدد والتنوع.. الحرية الديمقراطية التي تفهمها قطر، وتحرص عليها بشكل سيخيف «قناة الجزيرة» لا تنتمي للمشروع الديمقراطي الليبرالي، وليست من النوع الذي يفرض على سلام مجتمعي والى دولة مدنية حديثة وإنما هي من النوع الذي يفرض على استبداد ديني وعشائري، والى حروب وصراعات وعنق جدي.

قطر تحولت بين عشية وضحاها من راعية للجماعات السلفية الراديكالية بعد أن ثبت أن هذه الجماعات هي الوسط الذي يترعرع فيه ويولد فيه أعضاء القاعدة الى راعية ومحرضة على ما يسمى ثورات الحرية والديمقراطية.. غير أن الحرية والديمقراطية التي تفهمها قطر ليست الا مجرد حراك سياسي وجهائيري في الساحات والشوارع، تستنفر له كل العصبيات والطوائف والقوميات والأحزاب الدينية الراديكالية التي لا تفهم الحياة الا «قرآن وسيف»..

وعليه فإن الثورات التي يتبناها حاكم قطر هي لنهوج للثورات الارتدادية، ونهط للعقل والوعي التراجعي الذي يستهدف الأمن والاستقرار ويشذ همم العصبيات، ويدير الضائتر ويقتل الولاء الوطني لدى جيل عربي كامل، باسم الحرية والديمقراطية كما يروج لها حاكم قطر والقرضوي ووجدي غنيم، وهؤلاء كمعبرين لايدولوجيا الاخوان في القرنين بالدولة المدنية كمنهج بشري، وقدموا فاعلية العقل والارادة في الوجود وانما وقدموا للنصر، قرآن وسنة، والوسيط بينهما هم العلماء ورجال الدين، ولا مجال هنا للعقل ولا لارادة البشر، وإنما ارادة رجال الدين المعصومة من الاخطاء ولا مجال لمناقشتها أو التراجع عنها.. لم تكن مقومين الى الدرجة

عمر الربيع العربي الى الآن قارب على العام، والى الآن لم يتجلى أنه بالفعل ربيع عربي، يعبر في مضمونه عن طموحات حضارية للشعوب، حتى اللحظة هو أقرب الى الفوضى والحالة العدمية، تلعب التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية العربية دوراً كبيراً في إبتحاح حالة الفوضى، واستمرار حالة التيه العربي لأن فاعليتها لا تعبر عن طموحات حضارية، وذات عصرية فاعلة ومؤثرة بقدر ما تعبر عن طموحات أنية غير منظمة وبحث عن الذات في الماضي للاحتماة به والاستغراق في صراعاته وعصبياته وتموته وخرافاته، واستجلابها لمواجهه الحاضر، ومحاصرة اشكالياته وقضاياه المعاصرة بقضايا عمرها أكثر من ألف سنة.

الديمقراطية والتنمية

ليست الإمكانيات المادية هي ما ينقصنا أو هي العائق الوحيد أمام تطورها ونهضتنا كعرب ومسلمين، فلدينا من الإمكانيات الهائلة التي يسيل لها لعاب العالم أجمع، لكننا لم نتنشلنا من عشاؤنا وتخبطينا وضعفنا، لم نحررنا من أميتنا، فنصفنا لا يجيدون القراءة والكتابة، وأيضاً لم تحل دون أن نتطرق الى طوائف وعشائر ومذاهب بل وظفت في كون ذلك.

وليست الديمقراطية هي كل ما ينقصنا، فلن نجد الحلول جاهزة لمشكلتنا في صناديق الاقتراع، إذا لم ندرك أصلاً طبيعة مشكلتنا، ولم نحدد ماذا نريد بالضبط؟ أكيد كم نحن بحاجة الى الحرية والديمقراطية، بالمستبد العادل الذي ابتكره وبشر به الإدمان محمد عبده منذ قرن من الزمان، لم يقدم حلاً ولم يخرج الأمة من مأزقها، ولم يحقق عدالة اجتماعية ومواطنة متساوية، غير أن الحرية والديمقراطية، لن تكون مثل ما قال فيفضل جلول هي الوصفة السحرية لمشاكل الفقر والامية والأمراض المستعصية والبطالة والفساد والسكن، إذا لم تصدر عن ارادة واعية ولم ترتبط بطموحات وجهود التنمية ولم يرتبط بالوعي بالديمقراطية، بالوعي بديمقراطية المدينة والشروط الاجتماعية للحدثة وحكم الشعب نفسه، فيشاكلنا متعددة وعميقة، إذا لم نطور اليها ولم ندرکها وتتوسع عنها، لن تكون ديمقراطيين بل صراعيين ومتناحرين، ولن نكون أحراراً، بل مستبدين ومقومعين، حينها تصادق الاقتراع لن تقدم لنا الحلول لمشاكلنا، أرواق تمسحاً، لأن أرواق الاقتراع تصبح مجرد أرواق تصويت للغبشيرة والطائفة والمذهب، تصويت للفساد والتطرف والاستبداد والتخلف، تصويت لحاكم قطر الذي يري حاليًا هذا النوع من الديمقراطيات ويتبنى مشروع التراجع العربي، بتصفية لظن التحولات الحقيقية التي يجب أن تنهض بها القوى الليبرالية حاملة مشروع الحرية والديمقراطية والعلم والتقدم الاجتماعي.

وبناء عليه يؤكد علماء السياسة والاجتماع، أن التحولات الديمقراطية في المجتمعات النامية والمتخلفة، لن تحدث دفعة واحدة وإنما هي عملية متدرجة تصاعدياً تبعا لتراكم الوعي والتطور في الأداة السياسي والديمقراطي، وهذا التراكم في الوعي والخبرات يرتبط شديد الارتباط بمدى ما يتحقق من تحولات اجتماعية واقتصادية في المجتمع، بما حققنا في مجال القضاء على الأمية وحقوق الإنسان، وفاعلية المرأة في جميع المجالات وتفتيك الانتماءات والعلاقات



عبدالرحمن مراد

بها واشتغل عليها من تضرر في ٢٠١١م من فتوى الحرمات العشر، والخاسر الأوحدي في الحالين من فقاء العمل السياسي هو الحزب الاشتراكي اليمني.. ويمكن القول إن المتضرر الأكبر من كل ذلك التضاد الديني هو اليمن في عمومه والوحدة اليمنية لما أحدثته تلك الأهواء من خلل في نسيجها العام، وسيظل الدين الذي يتم الاقتراس بأنياه بريئا من كل أهواء البشر الذين لا يتوانون عن تكديبه أن لم يوافق ما تهوى أنفسهم أو يتجهون به صوب الموت والدمار وتدمير مقومات الحياة وهم يمثل ذلك يسقطون المتعالي والمقدس حين يتحدثون باسمه في وحل الفعل السياسي باعتبار الحالة السياسية هي فن الممكن ولعل الضرورة الوطنية تفرض علينا الوقوف أمام ظاهرة تعدد الخطاب الديني وتعدد كياناته ومؤسساته وبحيث تتوحد المؤسسة الدينية في كيان مؤسسي واحد له ضوابطه الشرعية والموضوعية والعلمية في الانتماء إليه، وغاياته ومقاصده ووظيفته التي تحد من ظاهرة التوسع الأفقي الذي أصبح تصدده دون قواعد مرعية أو ضوابط تهذيب وتشذيب، وبما يجعل منها منبرا للحوار والفكر والفتح والتجديد

والاجتهاد ومناورة علمية تعيد لليمن مجده الثقافي والعلمي الذي أفل بفعل عوامل عدة لامجال لذكرها في هذا الحيز، ولها ندواتها ودورياتها المحكمة ومؤتمراتها العلمية ومرآة بحث وتاصيل وجوار، وتكون مركزاتها الأساسية قيم الحق والعدل والخير والسلام وإشاعة روح التعاضد والسلام واحترام خيرات الآخر وقناعاته والتركييز على مصطلح «الإبلاغ» من حيث البعد المعرفي الإسلامي وبيان جوهرية في الدعوة بعيدا عن قيم الغلو والتطرف والإرهاب، وحين نملك مرجعية ذات قيمة وأصول وثوابت وقواعد مرعية قادرة على ضبط المصطلح وتحديد أبعاده المعرفية تكون حينها قد استطعنا ضبط إيقاع الحياة وأحدثنا التوازن المطلوب في المسارات والسياقات العامة وملكنا القدرة على الحد من ظاهرة التعدد والشات والليس في المصطلح وهو الأمر الذي قد يفرضي إلى صفاء الشريعة دون بروز ما يشوهها من التناقض الذي لنحظه في خطابات ومواقف التيار الديني السني كما تطالعا به وسائل الإعلام المرئية لدول الجزيرة والخليج إذ يطل علينا ملتقون دينيون يباركون خطوات ثور اليمن ولهم موقفهم المناهض من ثوار البحرين وثمة من مدح اليمن وهجا البحرين، وكان القضية هي ذاتها تتحور في ذات اللحظة التي عبرت عنها الآية (٧٠) من سورة المائدة «بما لا تهوى أنفسهم»..

والقطعي أن الدين زين الأمور بميزان واحد لا تبيان فيه ولا عوجاج، ولعل علماء الخليج والجزيرة يعجزون لأظمة كمشعب أكثر مما يلزمون وافتنا في العلم، إذ أن المشترك بين السنة والشيعة أكثر من المختلف فيه في الأصول والعقائد والجامع أكثر من المفرق وليس هناك ما يوجب الخروج من دائرة العدل والأحسان كقيم إنسانية أمر بها الله سبحانه وتعالى، ولعلمه قد يحسبون أن لاتكون فتنة واليقيين.. أنهم في الفتنة عوجوا.. وأقروا غيرهم من أولئك الذين قتلوا واستباحوا الأموال والدهاء والأعراض سواء أكان ذلك في حرب صيف ١٩٩٤م أو حرب صعدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠م) أو حرب أبين وحرب، والحصبة، والزراعة، وهمايل في صنعه في ٢٠١١م أو في الصمغ ونهم، وعنوان تلك كل الفتنة «الغبشة»

إذا ما يمكن الوصول إليه هو القول إن قضية الفتوى في اليمن قضية جدلية تاريخية وذات عمق نفسي مأساوي، وقد لاحظنا تحول بعض الهيئات، كهيئة الزندانى من وظيفتها المدنية الدينية إلى وظيفة سياسية تبني تحديد المواقف وإصدار البيانات السياسية والتدليس على العلماء كما حدث ذلك مع الفتوى العلامة محمد بن اسماعيل العمراني وقد دل خطابه على انحيازها التام إلى طائفة دون أخرى وهو ما لا يتوافق مع المبادئ العامة للدين التي تدعو إلى العدل باعتباره أقرب إلى التقوى.. يقول رنبا جل وعلا: «ولا يجرمكم شأن قوم على الأعداء أعداؤهم هو أقرب للتقوى».

من حق كل فرد أن يطمح إلى السلطة، ولكن ليس من حقهم مطلقا الإساءة إلى الدين مهما تشذجو أو تقيفوها بالمقاصد والغايات النبيلة.. ليكن النموذج التركي هو الحل وليذهبوا إلى فصل ما هو ديني عما هو دنيوي.. وليعلموا على الملأ ان اشتغالهم السياسي لا يعني بالضرورة مقاصد شرعية أو دينية، حينها قد يصلوا إلى حالة من البرائة مع الله والنفس والدين.

* للتأمل:

عندما يذهب الشهداء إلى النوم أصحو وأحرسهم من هوة الرثاء أقول لهم: تصبصون على وطن.. وسحاب ومن شجر، من سراب وما.. ههنتهم بالسلامة من حدث المستحيل ومن قيمة المديح المفاضلة وأسرق وقتا لكي يسرقوني من الوقت.. هل كنا لشهداء!!! وأهمس: يا أصدفكنا! ارتكوا حائطا واحدا للحبال الغسيل. ارتكوا ليلة للفناء.

* من نص للشاعر/ محمود درويش

> من المحاسن التي تبعتها حركة التدافع بين بني البشر هي نفخ غبار التاريخ عن قضايا فكرية ربما ظلت عالقة وتوهم الناس أنهم قد حسموا أمرهم بشأنها، فالمحرمات العشر التي قال بها بيان جمعية علماء اليمن أثارت جدلا واسعاً في الخطاب الإعلامي المعارض للنظام دون أن نقرأ تأصيلاً نظرياً شرعياً يناقض محددات تلك المحرمات التي قال بها البيان، ولعل الجدل القائم يبعث في الذاكرة فتوى 94م التي جاءت على نقيض ما تضمنه البيان الصادر في 2011م من حيث جدلية التحريم والإباحة، إذ في حرب صيف 94م أُلحوا سفك الدم وانتهاك الأعراض والسبي والغنيمة وكذلك كانوا في حرب صعدة ولم يشعر التيار الديني بفضاعة ما يفعله إلا حين اكتوى بناره، واتسع جرحه من ذات السهام التي اطلقتها وكانت هي سلاحه الأوحدي في التعبير عن البقاء والوجود..

فتوى 94م.. وفتاوى 2011م.. وجدلية الخطاب الديني

وحين أشرت في العدد الماضي من هذه الصحيفة قائلًا: إن البيان كان تعبيراً عن أهل السنة والجماعة ولم يكن تعبيراً عن أهل غيرهم من الفرق والجماعات الإسلامية التي لها آراء مختلفة عن أهل السنة في موضوع الخروج على الحاكم وقد وقفت مهوولاً من تلك الجدلية في الخطاب السني التي تنازعها المصالح وأهواء النفس مما جعلني استشعر ذات الجدلية التاريخية التي عبرت عنها الآية (٧٠) من سورة المائدة حيث يقول تعالى: «لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وارسلنا إليهم رسلاً كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون (٧٠) وحسبوا أن لا تكون فتنة فعلوا ووصوا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم والله بصير بما يعملون».

وأمام حالة العمى والصمم تتصلح حلقات التاريخ في جدلية الإيمان والكفر عند الخروج في العصر الإسلامي الأول وهي فرقة وصفها محمد أبو زهرة في كتابها «الإمام زيد...» قائلًا: إنهم أشد الفرق الإسلامية حماسية لأرائهم وأشدهم تطورا واندفاعا، وهم في دفاعهم وتطورهم متمسكون بألفاظ قد أخذوا منطوهرها، وظنوا هذه الظواهر دينيا مقدسة.. وقد استعرت ألبياهم كلمة «لا حكم إلا لله»

فأخذوها دينياً ينادون به، وقد استهوتهم أيضاً فكرة البراءة من سيدنا عثمان رضي الله عنه والإمام علي كرم الله وجهه والحكام الظالمين من بني أمية، وسند عليهم تلك البراءة كل طريق يتجه بهم إلى الحق أو يفتنون منه إلى معاني الكلمات التي يرددونها بل إلى معاني الحقائق الدينية ذاتها، ولم ينظروا إلى هذه البراءة على أنها الأصل للدخول في جماعتهم، فمن تبرأ من أولئك الأئمة ومن بني أمية سلكوه في جمعهم وتسامحوا معه في مبادئ أخرى من مبادئهم.

وبذلك التفت فيهم صفات متضاربة: «تقوى وهوس في التفكير، غلظة وخشونة، وتهور واندفاع، ونظرات جانبية إلى النواحي الدينية...» والمتأمل في الفقرة السابقة لأحمد أبو زهرة يجد تشابها بين لظنتين تاريخيتين متباعدتين لحظة ذات عمق زمني ولحظة معيشة في الواقع في حال اليقين إن ذات الجدلية التاريخية وصلت ذروتها في قول «الأخوان» بالحاكمية والمجتمع الجاهلي، وهو ما يقابل الإيمان والكفر في مفهوم الخوارج، وأساس كل ذلك كما عبرت عنه الآية (٧٠) من سورة المائدة وتذكر جوهرها في واقعنا وكذا حقيقتها النص أو التشريع وبين هوى النفس وما ينتج عن ذلك التعارض من مفاسد، قرأها محمد أبو زهرة عند الخوارج بالأمس وعبرت عنها الآية (٧٠) من سورة المائدة «تعدوا على ما آتاكم الله فحققتها التي لا يمكن لنا نكرانها فقد تجلت من خلال المواقف المتناقضة من مضامين الفتاوى المعقدة»

إذا حالة التضاد بين الذات والموضوع وحالة الابتباس تقود بالضرورة إلى الفتنة التي وصفها القرآن الكريم بأنها أشد من القتل ومع تعدد الكيانات والمسميات لأولئك الذين يصدرون خطاباً دينياً إذ نقرأ أو قرأنا فتوى لعلماء عدن وحضر موت، وفتوى لمجلس علماء أهل السنة بحضروت، وفتوى للمجلس الأعلى للتحقيق المحكمة اليمنية الخيرية وبيانات أشبه بالموافق السياسي لتقوية لهيئة علماء اليمن التي يرأسها الزندانى، وبيان جمعية علماء اليمن الصادر أواخر سبتمبر ٢٠١١م والذي تضمن الحرمات العشر، كل ذلك وأكثر مما لم نخط به علما كما تعبيراً إن جماعة الفتنة إذ ظل الخطاب الديني الزيدي غالبياً عن مجريات الحدث أو متداخلاً في نسيج جمعية علماء اليمن، واليقيين المطلق أنه يستظل النقية حتى تنتشع الغمة، إذ لم نشهد كياناً المستنقذ رابطة علماء عدن التي قرأنا مضمون موقفها في والسلفية وتبعاً لذلك التعدد في الكيانات تعدد في الخطاب رغم واحدة المرجعية الدينية السنية.

وقد مرّت كل البيئات والفتاوى مرور الكرام لم تثر تقيعاً ولم تترك وراءها أثراً ما عدا بيان جمعية علماء اليمن الصادر يوم ٢٨ / ٩ / ٢٠١١م الذي أحدث ردود أفعال غاضبة ومنمودة من كيانات لم نسمع عنها إلا بعد صدور البيان ورغم المضمون الخلوفاقي الذي حمله البيان وقدرته على التعبير عن الجماعات السنية إلا أنه لاقى رفضاً من الجماعات ذاتها باعتبار البيان الذي يقول بحرمة سفك الدم يجيز للحاكم سفك الدماء وقتل النفس التي حرم الله وترويع الأمة وتدمير القرى والمنازل والأحياء السكنية وتخريب الممتلكات أو نهبها ولم نجد في بيان جمعية علماء اليمن إلا القول بحرمة ذلك ولا أدري من أين المستنقذ رابطة علماء عدن التي قرأنا مضمون موقفها في صحيفة «الصوحة» بقولها بالوارج... ولعل بيان جمعية علماء اليمن ورد في فواحه ما نصه: «دولة من أفتى بجواز الخروج على ولي الأمر إلى تقوى الله، ومراجعة أنفسهم ومراقبة الله في السر والعلن والألقاب والعلماء والتحاو معهم على محكم كتاب الله وسنة رسوله الأظم صلى الله عليه وآله وسلم.. وفي ظني أن ذلك أمر جدير بالتفكير والتنفيذ للوصول إلى صيغة إجماع في قضية جوهرية شغلت الفكر الإسلامي طوال عقود من الزمن ولم تحسم حتى الآن.

ولعل من المفارقات العجيبة أن فتوى الجواز العشر في 9٤م قال

المتابع لتصرّيات قيادات أحزاب اللقاء المشترك منذ بدء الأزمة السياسية التي افتعلوها بهدف الاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب على الشرعية الدستورية والنهج الديمقراطي سيجد أنهم متفقون كلهم على رأي واحد وهو «إسقاط النظام» رحيل الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عن السلطة بطريقة غير دستورية رافضين رفضاً باتاً كل المبادرات التي قدمت لتخيل السلطة سلمياً ومنها الدعوات المتكررة عن قبل فخامة الأبخار الرئيس لإجراء انتخابات مبكرة على مدى الأشهر الماضية والتي جددتها مرة أخرى في خطابه الذي وجهه لجهابير شعبنا اليمني بمناسبة العيد التاسع والاربعين لثورة ٢٦ من سبتمبر الخالدة وفي كلمته الموجبة لمؤتمر علماء اليمن والمنعقد في الارتفاع الواقعة على المبادرة الخلوفاقي وفي الصيفية الأولى حيث جدد دعوته لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة قبل نهاية العام الجاري ٢٠١١م، وأكد على سريان قرار تفويضه للأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية بإجراء الحوار مع الأطراف الواقعة على المبادرة الرهنة بشأن الأمة وتنفيذها والتوقيع عليها ولكن القيادات المتطرفة في أحزاب اللقاء المشترك وخصوصاً حزب الإصلاح وحلفاءهم من المنتقذين يرفضون كل الحلول التوفيقية ويصرّون على التصعيد والسير في المخطط الانقلابي وهو ما أكدته الرسالة التي وجهها محمد قحطان

لماذا هم مرعوبون من الرئيس؟!!

أحمد محمد العليكي

صالح في رئاسة الدولة ورئاسة المؤتمر الشعبي العام رغم القرار الجمهوري بتفويض نائبه للحوار مع أطراف الأزمة أو أنه مخطأ لتكرار نفس السيناريو الذي تم في مصر «التنازل للنائب ثم الاستقالة ثم الرجيل لهما معا».. هذا السيناريو لا يمكن تكراره في اليمن فاللعبة مكشوفة واليمنيون فهموا الدرس تماماً ولكن الانقلابيين لم يتعلموا بعد ولذلك نجدهم يصرون على غيهم في الوصول إلى السلطة عبر الانقلاب على الشرعية الدستورية وإرادة الغالبية العظمى لبناء الشعب اليمني.. فإذا كان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قد أعطاهم كل الضمانات اللازمة التي تمكنهم من الوصول إلى كرسي الرئاسة عبر الانتخابات وذلك بتنازل له عن بقية فترته الرئاسية الشرعية يرفضون كل ذلك لتنازلات والضمانات والإصرار على خطط الأوراق لترشيح أحد أبنائه وإجراء الانتخابات بإشراف إقليمي ودولي لضمان نزاهتها وحيادية المال العام ومؤسسات الدولية ولكن معرفتهم بحجمهم ومدى شعبيتهم في أوساط الجماهير تجعلهم يرفضون كل تلك التنازلات والضمانات والإصرار على خطط الأوراق ليتمكنوا من الوصول إلى كرسي الرئاسة بالانقلاب وليس بالانتخاب.

عن «حشد نت»

رئيس الهيئة التنفيذية لأحزاب المشترك للمنشق على محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع والتي تضمنت اطلاع على القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى لأحزاب المشترك في اجتماعه الاستثنائي بتاريخ ١٢ سبتمبر الماضي والتي أكدت أنه لا حوار ولا تفاوض يفرضي إلى انتخابات مبكرة وأن المخرج الوحيد الذي يستطيعون من خلاله التخلص من النظام والوصول إلى السلطة هو الثورة الشبابية وذلك بالعمل على الدفع بالشباب نحو التصعيد والسيطرة على المعسكرات ومؤسسات الدولة للوصول إلى مقر الرئاسة ودعم العناصر الأروهابية في أرحب وأبين وتعز وتوسيع رقعة المواجهات من أجل تشتيت النظام والتركيز على وسائل الإعلام بتوجيهها في تسليط الضوء على ما يحدث وتحميل المسؤولية والصاق التهمة بقائد الحرس الجمهوري وأقارب الرئيس علي عبدالله صالح لاستعطاف الراي العام المحلي والإقليمي والدولي.

مقابل التصعيد المحموم والإصرار على تنفيذ الانقلاب على الشرعية الدستورية والنهج الديمقراطي ظهرت بعض القيادات في أحزاب المشترك (لمن غير الاصلاحيين) تتحدث عن رحيل الرئيس فقط وبقاء المؤتمر الشعبي العام حزبا حاكما ليتم التحاور معه على كل القضايا بما فيها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وهذا إما دليل على مدى الخوف والرعب الذي يسكن قلوبهم من وجود فخامة الرئيس علي عبدالله



المتابع لتصرّيات قيادات أحزاب اللقاء المشترك منذ بدء الأزمة السياسية التي افتعلوها بهدف الاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب على الشرعية الدستورية والنهج الديمقراطي سيجد أنهم متفقون كلهم على رأي واحد وهو «إسقاط النظام» رحيل الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عن السلطة بطريقة غير دستورية رافضين رفضاً باتاً كل المبادرات التي قدمت لتخيل السلطة سلمياً ومنها الدعوات المتكررة عن قبل فخامة الأبخار الرئيس لإجراء انتخابات مبكرة على مدى الأشهر الماضية والتي جددتها مرة أخرى في خطابه الذي وجهه لجهابير شعبنا اليمني بمناسبة العيد التاسع والاربعين لثورة ٢٦ من سبتمبر الخالدة وفي كلمته الموجبة لمؤتمر علماء اليمن والمنعقد في الارتفاع الواقعة على المبادرة الخلوفاقي وفي الصيفية الأولى حيث جدد دعوته لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة قبل نهاية العام الجاري ٢٠١١م، وأكد على سريان قرار تفويضه للأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية بإجراء الحوار مع الأطراف الواقعة على المبادرة الرهنة بشأن الأمة وتنفيذها والتوقيع عليها ولكن القيادات المتطرفة في أحزاب اللقاء المشترك وخصوصاً حزب الإصلاح وحلفاءهم من المنتقذين يرفضون كل الحلول التوفيقية ويصرّون على التصعيد والسير في المخطط الانقلابي وهو ما أكدته الرسالة التي وجهها محمد قحطان